14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الثلاثاء 22 ديسمبر 2009 م - العدد (14676) السنة الحادية و الأربعون

سياسيون ونواب مؤيدون للحوار الوطني :

الدعوة إلى الحوار جاءت في وقتها بعد تزايد الخطاب التحريضي وترويج الأكاذيب ضد الدولة

على الجميع التعاون والوقوف صفاً واحداً والعمل على تهدئة الأوضاع

صنعاء / متابعات:

في فضاء رحب من الصدق ومن الحرص على أن يسود مبدأ الحوار كمنهج وكوسيلة وكسبيل قويم لاحتواء تفاعلات الحياة السياسية ومتغيراتها لتصب في مصلحة البلاد ولصالح عموم أبناء الوطن الواحد.. ومن منطلق الحرص الوطني، وتغليب مصلحة اليمن تحتم المصلحة الوطنية على الأحزاب والفعاليات السياسية والاجتماعية تلبية دعوة فخامة رئيس الجمهورية إلى الحوار الوطني في 26 ديسمبر الجاري المقرر في مجلس الشورى وذلك للاصطفاف الوطني وتعزيز الوحدة ومجابهة التحديات التي تواجه اليمن.

عثمان مجلي

محمد العيدروس

د. العبادي

نتمنى من جميع الأطراف المشاركة في الحوار والتفاعل معه لإنجاحه

وفي هذا الصدد أكدت شخصيات سياسية ونواب ومثقفون أن دعوة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية للحوار الوطني الذي حدد في 26 من ديسمبر الجاري دعوة وطنية وحضارية وحكيمة وضرورة للوقوف أمام كثير من التحديات التي تواجه الوطن في مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والتنموية وغيرها بجدية.

واجمع المتحدثون على أنها الطريقة المثلى والمناسبة لإيجاد الحلول والاتفاق على أي خلافات والوصول إلى اتفاق يخلق اصطفافا وطنيا لمواجهة التحديات المتربصة بالوطن والترفع عن أي خلافات قد تضر بمصالح الوطن العليا وأمنه واستقراره ووحدته.

وأكدوا أنها ليست المرة الأولى التي يدعو فيها فخامته إلى الحوار فكما هو معروف انه النهج الذي يسير عليه دائما وذلك بهدف وحدة الصف لتجاوز أي خلاف والاهتمام بالمصلحة العامة وقضايا الوطن.

سالم باجميل رئيس تحرير «صحيفة 22 مايو» يرى بأن دعوة فخامة الأخ الرئيس كافة القوى السياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني للحوار جاءت في وقتها لأنه نتيجة الأحداث في صعدة وأعمال الشغب في المحافظات الجنوبية، قد هزت صلة بعض المواطنين البسطاء بالوطن وبالديمقراطية، وتزايد الخطاب التحريضي الذي يبث الكراهية والبغضاء ويروج للأكاذيب ضد الدولة.

لهذا فان كثيراً من العقلاء في اليمن يثمنون تثميناً عالياً دعوة فخامة الأخ الرئيس للحوار الوطني المفتوح حول إعادة الثقة بالتعددية الديمقراطية ويتمنون أن تتم استجابة القوى السياسية والجماهيرية المعنية في بلادنا بصورة سريعة لأهمية الموضوع .

وقال :أنا متفائل بان اليمن لم تفقد رجالها الأخيار الذين يعززون الوحدة الوطنية ويتمنون خياراتها الحضارية وان المتآمرين الذي يشنون الحرب من هنا وهناك والكراهية لهم ولن يصلوا إلى أهدافهم المرسومة لهم من أسيادهم في الخارج .

ويتفق عضو مجلس النواب عثمان مجلي معه ويعتبرها خطوة كريمة من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في أن يدعو الأحزاب والتنظيمات ومنظمات المجتمع المدني لحوار تحت سقف مجلس الشورى.

ويدعو مجلي الجميع إلى التعاون والوقوف صفاً واحداً ضد الخارجين على القانون والدستور والعمل على تهدئة الأوضاع ، وإذا كان لأي طرف أية مطالب فلا بد أن يرجع إلى القانون والدستور، ولابد أن يتجهوا بسلامة نوايا نحو الحوار البناء والسليم.

وأكد أن هذه الدعوة فرصة لإيجاد الحلول ضمن الدستور والقانون، والتعاون جنباً إلى جنب في بناء الوطن واستقراره لأنه ليس وطن شخص أو حزب بعينه ولكنه وطن الجميع.

أما محمد العيدروس عضو مجلس الشورى فيرى أن دعوة رئيس الجمهورية إلى الحوار ليست هي الدعوة الأولى, هذه الدعوة جاءت تجسيدا حقيقياً للحوار الصادق بهدف الاصطفاف الوطني للخروج بجملة من الحلول والآراء لمعالجة كثير من القضايا الوطنية.

ويضيف العيدروس : الكل يدرك أن كل مشاكلنا في اليمن لا تحل إلا بالحوار, فالحوار هو الأساس والطريق السليم لحل كل المعضلات، وهو الفيصل بيننا وبين أساليب العنف والحماقات وهو نهج أرساه أجدادنا منذ الملكة سبأ التي أخذت المشورة في كثير من الأمور من وزرائها في رسالة سيدنا سليمان عليه السلام.

واختتم حديثه بالقول نأمل أن يصطف الجميع وان تتقارب الآراء في تطوير أساليب أعمالنا وان يكون عند المستوى المطلوب كون الوطن يواجه تحديات داخلية وخارجية تتطلب من الجميع المصداقية والجدية والابتعاد عن سوء الظن بالآخرين ليتمكن الجميع من الترجمة الحقيقية على ارض الواقع، لدعوة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح.

من جانبه يرى نائب رئيس جامعة عدن لشؤون الطلاب محمد احمد العبادي أنها دعوة حضارية أطلقها فخامة الرئيس لحرصه الشديد على الحفاظ على الوطن وأمنه ومكتسبات الوحدة.

وقال العبادي: كل عاقل وكل وطني يجب أن يؤيد هذه الخطوة لأنها أولا وأخيرا لصالح البلاد.

ويأمل نائب رئيس جامعة عدن لشؤون الطلاب أن تتفاعل كل القوى الوطنية والأحزاب والتنظيمات ومنظمات المجتمع المدني بوطنية عالية من اجل إنجاح هذا الحوار البناء والذي لابد أن يتطلع إليه كل أبناء الوطن، باعتباره المخرج السليم لأي خلاف.

وأضاف: لاشك في أن مبدأ الحوار هو المبدأ السليم لإنهاء إي خلاف بين المعارضة والسلطة.

واختتم قوله بالتأكيد على أن الشعب مع دعوة الرئيس قلبا وقالباً وكل أبناء الوطن الأخيار يتفاعلون مع هذه الدعوة.

افتتح ورشة العمل الخاصة بمتابعة توصيات اللجنة الدولية لحقوق الطفل

رئيس الوزراء: اليمن خطت خطوات إيجابية في برامج وسياسات حماية الطفولة

الحكومة التزمت بتوفير بيئة حامية للطفل من الاتجار والتهريب والاستغلال

صنعاء / سبأ :

قال رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور :" إن اليمن خطت خطوات إيجابية فيما يتعلق ببرامج وسياسات واستراتيجيات حماية ورعاية الأطفال في كافة المجالات الحياتية".

وأكد الدكتور مجور خلال افتتاح ورشة العمل الخاصة بمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة الدولية لحقوق الطفل حول مدى تنفيذ بنود البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في العروض والمواد الإباحية والتي عقدت يوم أمس الاثنين في صنعاء .. أن الطفولة في اليمن شهدت في العقد الأخير من القرن الماضي والسنوات الأخيرة تطورا ملموسا في حماية ورعاية حقوق الطفل في مختلف المجالات الحياتية من خلال سن التشريعات والقوانين الخاصة بالطفل أو تعديل تلك التشريعات التي تعاني من بعض القصور خاصة في مجال تحديد السن الأدنى للزواج وسن المسئولية الجنائية وختان الإناث وتهريب الأطفال واستغلالهم.

وقال " إنه نتيجة لذلك تم دراسة ومراجعة القوانين ذات العلاقة وإعداد المشاريع لتلك القوانين بما يتواءم مع تعاليم ديننا الحنيف والاتفاقيات والبروتوكولات التي صادقت عليها اليمن وتقديمها لمجلس النواب".. مطالبا المجلس بسرعة مناقشتها وإقرارها.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن انعقاد هذه الورشة يأتي حرصا من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني على المضي قدما نحو حماية ورعاية الأطفال من مختلف أنواع العنف والإساءة والاستغلال انطلاقا من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ووفاء بما التزمت به اليمن في الانضمام للبروتوكول بالقانون رقم 20 لعام 2004 ومن قبله انضمامها إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في عام 1991م .

وأشار إلى أن اليمن منذ ذلك التاريخ أخذت على عاتقها الالتزام بما انضمت إليه من خلال إعداد السياسات والاستراتيجيات والخطط وإنشاء البرامج وذلك بغرض تحسين وتطوير أوضاع الطفولة في مختلف المجالات التشريعية والتعليمية والصحية والثقافية وغير ذلك من المجالات.

ونوه الدكتور علي محمد مجور أن الحكومة اليمنية ألتزمت بتوفير بيئة حامية للطفل من الاتجار والتهريب والاستغلال ..لافتا إلى أن فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يولي عناية كبيرة واهتماما بالغا لرعاية وحماية النشء والشباب في كافة الأصعدة وهو ما تجسد في برنامجه الانتخابي الذي حوى أكثر من21 نقطة في محورها النشء والشباب.

وأضاف :" إننا نقف أمام موضوع في غاية الأهمية يتعلق بتنفيذ ملاحظات وتوصيات اللجنة الدولية لحقوق الطفل التي خرجت بها الدورة الـ 52 التي عقدت في 30 سبتمبر الماضي في جنيف بعد مناقشتها للتقرير الأول في اليمن من خلال الوفد الحكومي حول مستوى تنفيذ بنود البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في العروض والمواد الإباحية ".

ووجه رئيس الوزراء الجهات الأمنية باتخاذ إجراءات الضبط والتحقيق وكذا الإحالة للنيابة في حينه وعدم التساهل والتهاون مع مهربي الأطفال مرتكبي جرائم العنف والإساءة في حق الأطفال على حد سواء.

كما طالب الأجهزة القضائية بسرعة انجاز القضايا التي تمس الطفل ضد كل من يقوم بانتهاك حقوقه ويعرضه للعنف والإساءة والاستغلال والتهريب وأن تكون الأحكام الصادرة رادعة وفي ذات الوقت عظة لمن تسول له نفسه انتهاك حقوق الطفل.

وقال رئيس الوزراء في كلمته التي ألقاها نيابة عنه وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي "أن حماية ورعاية الأطفال لا تأتي بسن القوانين والتشريعات وإعداد الإستراتيجيات والخطط الوطنية فحسب بل عبر تفعيلها على الواقع واتخاذ التدابير والبرامج والتنسيق بين المؤسسات والأجهزة الإدارية الحكومية والمنظمات غير الحكومية المكملة لعمل المؤسسات الحكومية".

وتطرق إلى ما تضمنه التقرير الأولي حول مستوى تنفيذ البروتوكول من انجازات وفعاليات وأنشطة .. مؤكدا ضرورة تطوير وتحسين مستوى تنفيذه بما ينعكس على حماية الطفل من مختلف أنواع العنف والإساءة والاستغلال.

وأضاف " بعد اطلاعنا على توصيات اللجنة الدولية لحقوق الطفل تقرير دوري كل أربع سنوات .

واستعرضت جهود اللجنة التحضيرية الخاصة بإعداد التقرير التي تضم الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني ومجلسي نواب الأطفال وشورى الشباب في إعداد التقرير الذي تم مراجعته من وزارة الخارجية قبل إرساله رسمياً للجنة الدولية لحقوق الطفل كما تم بالتوازي إرسال تقارير ظل من هيئة التنسيق للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الطفل .

وتطرقت الدكتورة نفيسة الجائفي إلى آلية مناقشة التقرير المقدم للجنة الدولية لحقوق الطفل حول مستوى تنفيذ اليمن للبروتوكول الاختياري في جنيف أواخر سبتمبر الماضي الذي نال شكر وتقدير اللجنة.

ولفتت إلى أن انعقاد الورشة يأتي في إطار حرص الحكومة اليمنية على رعاية وحماية حقوق الإنسان والطفل وعملاً بتوصيات وملاحظات اللجنة الدولية حول التقرير.. مثمنة إسهامات مختلف المنظمات المحلية والدولية العاملة في مجال الطفولة.

من جهتها أشادت نائبة ممثل اليونيسيف باليمن آن ماري فونسيكا بالجهود الكبيرة التي حققتها اليمن في السنوات الأخيرة نحو إدراك حقوق الطفل على الرغم من بعض العقبات المرتبطة بالمفاهيم الثقافية والاجتماعية السائدة.

وقالت " لقد أمسكت اليمن بزمام المبادرة في المصادقة على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية التي تسهم على المدى البعيد في إدراك حقوق الأطفال والنساء، وأن التزام الإرادة السياسية واضح وجلي لدعم التشريعات الوطنية والذي يعد محورا مهما في إيجاد بيئة تحترم فيها الحقوق بشكل متين ومستدام" .

وأشارت إلى أن تواجد القيادة العليا يجعل من الأهمية بمكان اتخاذ الإجراءات اللازمة وإقرارها الأمر الذي من شأنه تحقيق الأثر المرجو لإدراك حقوق الطفل على المدى البعيد .. مؤكدة التزام اليونيسيف بمواصلة دعم جهود اليمن للوفاء بالتزاماته في سبيل إدراك حقوق النساء والأطفال .

ونوهت بضرورة استفادة المشاركين من انعقاد هذه الورشة من خلال استعراض الملاحظات بشكل أكثر جدية والتعرف على الفجوات وأماكن القصور والمهددات لما فيه مصلحة الأطفال.

وزير التربية يفتتح الورشة الخاصة بحقوق الطفل

الشيخ الشايف : حماية حقوق الطفل مؤشر إيجابي لنمو المجتمع على أسس سليمة

نفيسة الجائفي : انعقاد الورشة يأتي في إطار حرص الحكومة على رعاية حقوق الطفل

اتضحت لنا القضايا والأمور التي يجب التصدي لها بالتعاون والدعم مع المنظمات الدولية من خلال اعتماد التدابير التشريعية اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات لحقوق الطفل".

وقال " ولكي نمنع ونجرم فعليا بيع الأطفال لغرض نقل الأعضاء أو تحقيق الربح فإن علينا وضع إجراءات شاملة للتحديد المبكر للأطفال ضحايا الجرائم الواردة في البروتوكول الاختياري وتحديد سن الثامنة عشرة لتعريف الطفل لأغراض جميع الجرائم التي يغطيها البروتوكول وضمان التدريب الكافي للقضاة والمدعين والمسؤولين عن إنفاذ القانون على أحكام البروتوكول "..مشددا على دور وزارة الدفاع ممثلة بحرس الحدود في تشديد المراقبة على من يقوم بتهريب الأطفال أو استغلالهم في عملية التهريب.

وحث رئيس الوزراء المشاركين في الورشة على ضرورة الخروج بنتائج ايجابية وخطة عمل لتنفيذ ومتابعة ملاحظات وتوصيات اللجنة الدولية لحقوق الطفل على مستوى تنفيذ بنود البروتوكول في اليمن.. مؤكدا أن نتائج الورشة ستحظى بالمتابعة المستمرة والدورية من قبل الحكومة والجهات المعنية.

وثمن مجور دور كل العاملين في المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في إعداد وتنظيم هذه الورشة،وكذا دعم منظمة اليونيسيف المتواصل في جميع المجالات والمستويات وبالأخص حماية الأطفال في الطوارئ، و منظمة رعاية الأطفال على ما تقدمه وتساهم به من دعم في سبيل تطوير وتحسين واقع الطفل في اليمن وكذا كل المنظمات الدولية العاملة في مجال الطفولة في اليمن.

من جانبه أستعرض رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بمجلس النواب الشيخ محمد ناجي الشائف جهود اللجنة في رصد واقع الأطفال وحقوقهم وحالة الأسرة اليمنية وإسهام ذلك في وضع الخطط ذات البعد الإستراتيجي من قبل الجهات ذات العلاقة وذلك من خلال التقارير والزيارات الميدانية التي تقوم بها اللجنة . مؤكداً على البعد الاستراتيجي للخطط التي يتم وضعها كون حماية حقوق الأطفال تعد مؤشرا إيجابياً لنمو المجتمع على أسس سليمة.

ودعا المنظمات الدولية والمحلية ذات البعد الإنساني للتنسيق مع لجنة الحريات في المجلس لضمان تفادي وقوع أي كارثة واتساع رقعتها في المجتمع اليمني.

ولفت الشائف إلى أن لجنة الحريات ستطرح نتائج الورشة وما يتعلق بها أمام أعضاء مجلس النواب.

فيما أشارت أمين عام المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الدكتورة نفيسة الجائفي إلى أن اليمن صادق على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والمتعلق ببيع وبغاء الأطفال واستغلالهم في العروض الإباحية في العام 2004م .. مبينةً انه ووفقاً للإجراءات المتبعة ينبغي على اليمن تقديم تقرير أولي بما يخص واقع الطفل ومواد البروتوكول بعد عامين من المصادقة ومن ثم تقديم